الأمم المتحدة

E/CN.3/2003/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2002
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والثلاثون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجال: المواءمة بين المؤشرات وإعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

المواءمة بين المؤشرات وإعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والثلاثين(أ). ويقدم التقرير وصفا لإجراءات متابعة توصيات فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية التابع لأصدقاء الرئيس، التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في الدورة الأخيرة التي عقدتها في عام ٢٠٠٢. كما يرد بالتقرير وصف للأنشطة التي اضطلعت بها الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بإعداد البيانات وتحليلها من أجل رصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

* E/CN.3/2003/1.

140103 100103 02-74160 (A)
0274160

ويلتمس من اللجنة استعراض الاختصاصات المقترح إسنادها للجنة الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية (انظر المرفق الأول)، والتعليق على الأنشطة المقترح أن تضطلع بها الشعبة دعما لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ٤ (E/2002/24)، الفصل الأول - ألف.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – تنسيق وترشيد مؤشرات المؤتمرات	٤-١٢	٤
ألف – معلومات أساسية	٤-٧	٤
بـاء – متابعة توصيات أصدقاء الرئيس التي وافقت عليها اللجنة	٨-١٢	٦
ثالثا – إعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	١٣-٢٣	٧
ألف – معلومات أساسية	١٣-١٥	٧
بـاء – عملية الرصد العالمي	١٦-١٨	٨
جيم – تحسين توافر البيانات ونوعيتها	١٩-٢٣	٩
رابعا – عمل الشعبة الإحصائية في المستقبل	٢٤	١٠
خامسا – نقاط للمناقشة	٢٥	١١
المرفقات		
الأول – اختصاصات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية		١٣
الثاني – قائمة مقترحة بأعضاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية		١٥

أولا – مقدمة

١ – تم التركيز في الأعمال المتعلقة بتنسيق وترشيد مؤشرات التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة في العام الأخير على مجموعة مؤشرات الألفية. وقد أدت صياغة هذه المجموعة إلى تحفيز الحوار المستمر فيما بين وكالات الأمم المتحدة بشأن المنهجيات المشتركة والتعاون في جمع البيانات. وتكمن قوة مجموعة مؤشرات الألفية في أنها توفر نقطة متفقا عليها للبدء في الرصد العالمي للأهداف والغايات المعتمدة الآن عالميا على أرفع المستويات. بيد أن الطبيعة الخاصة لمجموعات مؤشرات مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ما زال لها أهميتها بالنسبة لأعمال الرصد الأكثر تفصيلا التي تجري في مختلف مجالات السياسة العامة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى المجهود الكبير الذي بذل من أجل المواءمة بين إطار الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعات المؤشرات القائمة.

٢ – وقد ركزت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بصفة رئيسية فيما اضطلعت به مؤخرا من أعمال على مجالين من المجالات المتصلة بمؤشرات التنمية، على النحو التالي: (أ) عملت الشعبة، في متابعة لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتصلة بتنسيق وترشيد مؤشرات المؤتمرات، على تنفيذ توصيات أصدقاء الرئيس التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في دورتها الأخيرة[١]؛ (ب) تولت الشعبة زمام القيادة فيما يتصل بإعداد المواد والتحليلات الإحصائية الرئيسية اللازمة للمكتب التنفيذي للأمين العام من أجل وضع التقرير السنوي المتعلق بالتقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ – ويرد وصف أكثر تفصيلا لكلتا العمليتين في الفرعين الثاني والثالث أدناه. وعلاوة على ذلك، يقترح إشراك اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية، التابعة للشعبة، في تحسين البيانات التفسيرية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي من شأنه إيجاد صلة بين العمليتين المذكورتين ومعالجة الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والثلاثين بشأن التنسيق بين مجموعات المؤشرات المختلفة[٢].

ثانيا – تنسيق وترشيد مؤشرات المؤتمرات

ألف – معلومات أساسية

٤ – في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠، أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجددا عن اهتمامه بموضوع المؤشرات الإحصائية المتعلقة بمتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. وأكد المجلس من جديد في قراره ٢٠٠٠/٢٧، التوصيات الواردة في قرار اتخذ من قبل بشأن المؤشرات (انظر قرار المجلس ١٩٩٩/٥٥،

الجزء الثاني)، وتناول الكثير من المواضيع الواردة في القرار السابق. ودعا المجلس، في جملة أمور، إلى: (أ) ضرورة بناء القدرات الإحصائية؛ (ب) الاستعراض الفني للمؤشرات القائمة المتعلقة بالمؤتمرات والجهود المبذولة لوضع مجموعة محدودة منها؛ (ج) الحاجة إلى ما يسمى ''وسائل التنفيذ'' أو مؤشرات ''الشراكة العالمية لأغراض التنمية''؛ (د) تعزيز الربط الشبكي. وقد طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٧/٢٠٠٠ في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢.

٥ - وقد قبلت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والثلاثين الدعوة التي وجهها إليها المجلس لأداء مهمة مركز التنسيق الحكومي الدولي لأعمال استعراض مؤشرات المؤتمرات، ورحبت بهذا العمل باعتباره فرصة للمساهمة بخبرتها الفنية في الحوار الدائر بشأن المؤشرات[٣]. وسعيا إلى كفالة الاستفادة الكاملة من الخبرة الإحصائية المتوافرة لدى الدول الأعضاء، عين رئيس اللجنة فريقا استشاريا من أصدقاء الرئيس لإجراء تقييم فني متعمق لجميع مؤشرات الأمم المتحدة[٤]. وعملا بولاية المجلس، طلب إلى هذا الفريق أيضا أن يعد توصيات تتعلق بوضع قائمة محدودة من المؤشرات وأن يقدم اقتراحات بشأن إيجاد آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات التي توضع مستقبلا.

٦ - وقدم الفريق الاستشاري التابع لأصدقاء الرئيس تقريرا إلى اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين (انظر E/CN.3/2002/26). وقد نظرت اللجنة في هذا التقرير جنبا إلى جنب مع تقرير الأمين العام عن تنسيق مؤشرات التنمية (E/CN.3/2002/25) وتقرير استشاري بعنوان ''المؤشرات المتعلقة بوسائل التنفيذ''. ورحبت اللجنة بتقرير أصدقاء الرئيس وأعربت عن ارتياح خاص بشأن عملية التشاور الواسعة النطاق التي أدارها الفريق فيما بين الدول الأعضاء. كما رحبت بهيكل المؤشرات الذي ينقسم إلى ثلاثة مستويات وبالتقييمات الفنية الواردة في الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وأبدت موافقتها على التوصيات الواردة في التقرير. كما وافقت اللجنة على أن المؤشرات المقترحة حاليا في بعض المجالات (من قبيل مؤشرات حقوق الإنسان وحسن الإدارة) هي مؤشرات ذات طابع نوعي في الغالب، ومن ثم، يتعذر على فريق أصدقاء الرئيس تقييمها من الوجهة الفنية. وبالتالي، فإنه سيلزم الاضطلاع بمزيد من الإجراءات الإحصائية الفنية لإيضاح المفاهيم والوسائل المعنية إذا توافقت آراء الدول الأعضاء على استعمال هذه المؤشرات.

٧ - واستنادا إلى تقرير أصدقاء الرئيس والقرارات التي اتخذت في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة، أعدت الشعبة تقريرا لتقديمه إلى المجلس (E/2002/53)[٥]. ولم يختتم المجلس حتى الآن نظره في ذلك التقرير.

باء – متابعة توصيات أصدقاء الرئيس التي وافقت عليها اللجنة

٨ – تنقسم التوصيات الواردة في تقرير أصدقاء الرئيس إلى ثلاث فئات عامة، هي: (أ) توصيات تقتضي إجراءات من جانب اللجنة الإحصائية؛ (ب) توصيات تقتضي إجراءات من جانب أصحاب المصلحة الآخرين؛ (ج) توصيات ذات طابع أكثر عمومية. ومن الأمثلة على التوصيات الأخيرة التوصية ١٦ التي تنص على أنه ''إذا كان مصدر البيانات يدعم تحليلا حسب نوع الجنس فيجب عندئذ توفيره بالنسبة لجميع المؤشرات''. ويرد في الفقرات التالية وصف لأنشطة متابعة التوصيات التي تندرج ضمن الفئتين الأوليين، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات التي أبرزتها اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين.

٩ – وقد وافقت اللجنة على إنشاء لجنة دائمة معنية بالمؤشرات تدعمها الشعبة بصفتها أمانة لها (التوصية ٦). وقامت الشعبة، بالتعاون الوثيق مع مكتب اللجنة، بتحديد اختصاصات مؤقتة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمؤشرات وإعداد قائمة بأسماء ١٠ أفراد للاشتراك في عضويتها. وقد أرفقت الاختصاصات وقائمة الأعضاء بهذا التقرير (انظر المرفقين الأول والثاني). وقد وافق جميع الأفراد العشرة الذين تم الاتصال بهم على الاشتراك في عضوية اللجنة.

١٠ – وسوف تتمثل المهمة الرئيسية للجنة الدائمة المقترحة في القيام دوريا باستكمال إطار المؤشرات الوارد في تقرير أصدقاء الرئيس، استجابة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، ومراعاة لعملية تطوير إطار المؤشرات في الوكالات الدولية وأوجه التقدم في المعايير الفنية (التوصية ١). وينبغي الآن، وقد اكتملت قائمة الأهداف الإنمائية للألفية اللازمة لإعداد التقارير المتعلقة بمتابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، التي تقدم للجمعية العامة، أن يجري إدراج القائمة الكاملة، مشفوعة بالحواشي الفنية المناسبة، في المستوى ١ من ''الهيكل الهرمي للمؤشرات الإحصائية'' الذي وضعه أصدقاء الرئيس (انظر الجدول ١ من الوثيقة E/CN.3/2002/26). كما ينبغي النظر في الآثار المترتبة على هذه القائمة فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات اللازمة للبلدان. ومن المسلم به في الوقت نفسه أنه سيلزم على المدى القصير وبمرور الوقت تطوير مجموعة المؤشرات الإنمائية للأهداف الإنمائية للألفية بحيث تراعي الالتزامات الإضافية التي تتعهد بها الدول الأعضاء. وتشهد منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن مناقشات بشأن متابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وينبغي للجنة الدائمة المقترحة أن تفتح باب الحوار مع من يعنيهم الأمر من أصحاب المصلحة

(مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية والخبراء التقنيون) من أجل استعراض المؤشرات المطلوبة والمقترحة من حيث وجاهتها الفنية. وفيما يتعلق بمؤتمر قمة جوهانسبرغ، يمكن أن تتمثل نقطة البدء في مذكرة من الأمين العام عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والآثار التي يحتمل أن تترتب عليه في عمل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2003/33).

١١ - ومن المقترح فضلا عن ذلك أن تعيد اللجنة دراسة البيانات التفسيرية الواردة في قاعدة بيانات ''أصدقاء الرئيس'' الفوقية المتعلقة بالمؤشرات، المتاحة على الموقع الشبكي للشعبة (انظر http://unstats.un.org/unsd/indicatorfoc)، وأن تسدي المشورة للشعبة فيما يتعلق بالطريقة المثلى للاستفادة من محتويات قاعدة البيانات في تحسين الموقع الشبكي المتعلق بمؤشرات الألفية الذي أنشأته الشعبة حديثا (انظر http://millenniumindicators.un.org). ومن شأن تحسين قاعدة البيانات الفوقية لمؤشرات الألفية أن يؤدي ليس فقط إلى تعزيز شفافية هذه المؤشرات، بل سيساعد أيضا في إيضاح المشاكل المفاهيمية والمنهجية المعلقة التي لا تزال بحاجة إلى معالجة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود بيانات تفسيرية شاملة تضم حواش تفصيلية تتعلق بالمفاهيم والمنهجيات من شأنه أن يساعد البلدان التي ترغب في تقييم قدرتها على جمع مؤشرات محددة في المستقبل وتحسين تلك القدرة في نهاية المطاف.

١٢ - وفي ذلك السياق، واستجابة للتوصية ١٤، ستعرض على اللجنة مذكرة بالمعلومات الأساسية المتعلقة بمدى توافر المؤشرات على المستويين الأعلى. وسيشتمل هذا التقرير على تقييم للإجراءات التي سيلزم اتخاذها مستقبلا لتحسين تغطية تلك المؤشرات على الصعيد العالمي. والغرض من ذلك التحليل هو المساعدة في المناقشة الدائرة بشأن كيفية استخدام الموارد البشرية والمالية الشحيحة بأنجع صورة ممكنة من أجل دعم البلدان فيما تبذله من جهود لتحسين قدراتها الإحصائية الوطنية.

ثالثا - إعداد التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

ألف - معلومات أساسية

١٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قام ١٤٧ من رؤساء دول وحكومات ١٨٩ بلدا باعتماد إعلان الألفية. ويتمثل الهدف من الإعلان في التشجيع على اتخاذ نهج شامل واستراتيجية منسقة، ومعالجة الكثير من المشاكل معا عبر جبهة واسعة. كما عهدت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٦٢/٥٥، بأن يقوم كل خمس سنوات، بإعداد تقرير شامل، يكمله تقرير سنوي، عن التقدم المحرز صوب تنفيذ الإعلان.

١٤ - وللمساعدة في تتبع التقدم المحرز، استمد خبراء التنمية التابعون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، من إعلان الألفية إطارا للأهداف والغايات القابلة للقياس المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة. كما اقترح ممثلو الوكالات، بالتشاور مع الخبراء الآخرين في مجال الإحصاءات، مجموعة من المؤشرات المستندة إلى الأعمال التي تم الاضطلاع بها من قبل بشأن المؤشرات المتعلقة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/التقييمات القطرية الموحدة، من أجل رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف والغايات الواردة في الإعلان (انظر A/56/326).

١٥ - وفيما بعد، اتفقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على التعاون في إعداد تقديرات كمية للأهداف الإنمائية لتكون أساسا تستند إليه التقارير السنوية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة. كما تقرر أن تتولى الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، مسؤولية توفير الأساس الإحصائي اللازم لاستعراض التقدم العالمي المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان في إعداد تقاريرها الوطنية.

باء - عملية الرصد العالمي

١٦ - عقدت الشعبة والمكتب التنفيذي للأمين العام، في نيويورك في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٢، اجتماعين لفريق للخبراء مشترك بين الوكالات ضما خبراء من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (وقد شارك في هذين الاجتماعين ممثلون عن ١٥ وكالة)، فضلا عن عدد من الخبراء في ميدان الإحصاءات قدموا من بلدان مختارة. واستعرض الخبراء في الاجتماعين المؤشرات الإنمائية للألفية من حيث صلتها بالمقاصد والأهداف المنشودة، وتوافر البيانات الضرورية، والمسائل المتعلقة بدقة البيانات، والمفاهيم والتعاريف، والنطاق الجغرافي للبيانات وثباتها على مدى الوقت من أجل قياس وتقييم الأرقام الإقليمية والعالمية في السنتين المرجعيتين (١٩٩٩ و ٢٠٠٠). واتفقت الوكالات على جدول زمني لإعداد الأرقام الإقليمية والعالمية وتحليل البيانات وعلى توزيع للمسؤوليات المتصلة بذلك.

١٧ - واعتمادا على البيانات والتحليلات التي أتاحتها الوكالات، فضلا عن المناقشة التي شهدها اجتماعا فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، أعدت الشعبة تقريرا عن مؤشرات الألفية، للاستناد إليه في إعداد التقرير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة عن تنفيذ إعلان الألفية (A/57/270، وانظر أيضا ST/ESA/STAT/120 و Millenniumindica .(tors.un.org

١٨ - وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام لا يعرض سوى البيانات الإقليمية والعالمية، فإن الشعبة تتولى أيضا، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الشريكة لها، إدارة قاعدة بيانات مؤشرات الألفية التي تتضمن مجموعة المؤشرات القطرية المتوافرة، بالإضافة إلى مجموعة المعلومات الأساسية الرامية إلى تكملة مؤشرات الألفية الأساسية الثمانية والأربعين، اللازمة لإجراء التحليلات الأكثر تعمقا. أما الأرقام الموجودة في قاعدة البيانات فتتيحها الوكالات المعينة، وهي الأرقام المنشورة في المصادر الدولية - وتكون في الأغلب تقديرات أو تعديلات ترتكز على الآليات الدولية الرسمية لجمع البيانات من البلدان. ويجري باستمرار استكمال قاعدة البيانات تلك التي ستشكل الأساس الذي ترتكز عليه التقارير في المستقبل.

جيم - تحسين توافر البيانات ونوعيتها

١٩ - يعد توافر البيانات القطرية الموثوقة والقابلة للمقارنة، التي تلزم لجمع المؤشرات الإنمائية للألفية شرطا أساسيا لفعالية الإبلاغ العالمي والوطني. ويمكن تصنيف أوجه القصور التي طبعت البيانات المستعملة في المؤشرات الثمانية والأربعين على النحو التالي:

- وجود ثغرات في المعايير الدولية.
- اختلاف المعايير الإحصائية التي تستعملها البلدان.
- ظهور مشاكل في القياس تقترن بطبيعة الظاهرة المتعين قياسها.
- وجود أوجه قصور وثغرات في البرامج الإحصائية الوطنية في ميادين إحصائية محددة.
- نشوء مجالات إحصائية جديدة شهدت تطورا منهجيا حديثا.

٢٠ - ويظهر فيما يبدو بعض من أعوص المشاكل المتصلة بالمعايير الدولية في مجال قياس الفقر والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالدخل والاستهلاك المرتبطة به. ففيما يتعلق بمشاكل القياس، توجد ثغرات كبيرة في بيانات الوظائف ذات الأجر وبيانات العمالة، رغم أن المعايير والتوصيات الدولية في ذلك المجال واضحة وموثقة على نحو واسع في الأدلة والمبادئ التوجيهية الموضوعة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا تكفي المعايير القائمة دائما للإحاطة

بمختلف حقائق ظروف العمل في البلدان، ولا سيما في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي. أما فيما يتعلق بالقدرات البرنامجية الوطنية، فهناك ثغرات جلية في مجالات عديدة، ومنها على سبيل المثال نظم سجلات الأحوال المدنية (مثل بيانات وفيات الأمهات والمواليد والأطفال) والسجلات الإدارية المتعلقة بالقيد المدرسي وبرامج جمع البيانات البيئية.

٢١ - إن تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان شرط ضروري لاطراد تحسن الإحصاءات المتاحة عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات التنمية بصفة عامة. ويمكن توظيف المجالات التي تركز عليها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لتعيين الثغرات البرنامجية الرئيسية المحددة التي يلزم الاهتمام بها، ومنها على سبيل المثال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالدخل والاستهلاك التي توفر بيانات الدخل الضرورية لتقييم الفقر وفقا لمنهجيات مختلفة؛ وتعادلات القوة الشرائية؛ والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالصحة والأوبئة في العديد من المجالات (يتعلق ١٧ مؤشرا من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالصحة أو يرتبط بها)؛ والدراسات الاستقصائية المتعلقة بمعدلات استمرار التلاميذ في الدراسة في المرحلة الابتدائية وإتمام هذه المرحلة؛ والمؤشرات البيئية الواردة من مختلف المصادر؛ والقدرة في ميدان التحليل التجاري؛ والدراسات الاستقصائية المعنية بالقوى العاملة.

٢٢ - ويوفر إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية التي يتولى تنسيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرصة للمساعدة على بناء القدرات الوطنية في ميدان إعداد البيانات وتحليلها ونشرها. وقد ناقشت الشعبة مع البرنامج الإنمائي سبل التعاون، بما في ذلك: تقديم الشعبة للمساعدة في إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان مختارة؛ ومشاركتها في حلقات العمل التدريبية التي ينظمها البرنامج الإنمائي لمساعدة الأفرقة القطرية في إعداد التقارير الوطنية. وتعتبر الشعبة هذا التعاون فرصة لتقييم الاحتياجات الإحصائية للبلدان والإبقاء على علاقة وثيقة بين تقارير الأهداف الإنمائية للألفية والبرامج الإحصائية الوطنية.

٢٣ - وأخيرا، ستستعمل المعلومات القطرية التي تقوم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بجمعها وتحليلها بوصفها مادة إضافية - إلى جانب المصادر الدولية - في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة.

رابعا - الأعمال المقبلة

٢٤ - ستقوم الشعبة بما يلي:

(أ) تقديم خدمات الأمانة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية؛

(ب) التركيز على الأمور التالية فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية: (١) تنسيق العمل المتعلق بجمع البيانات وتحليلها لأغراض الإبلاغ العالمي عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ (٢) تعزيز الحوار بين الوكالات ومع البلدان بشأن تطوير المنهجية ووضع معايير دولية حيثما لزم الأمر؛ (٣) تقديم المساعدة التقنية للبلدان بالتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) الاستمرار في عملية إعداد التقرير العالمي عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٢ ما دام قد أثبتت فعاليتها. ويزمع عقد اجتماع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لكفالة المشاركة الكاملة للوكالات الشريكة والتنسيق الفعال فيما بينها. وسيستعرض الاجتماع الحالة الراهنة للبيانات المتاحة والضرورية لجمع مؤشرات الألفية ومناقشة العمل المنهجي المطلوب في بعض المجالات؛

(د) مواصلة أعمالها المتصلة بإدارة موقع مؤشرات الألفية على الإنترنت واستيفائه بانتظام، وهو الموقع القائم على العنوان التالي: http://millenniumindicators.un.org. ومن أجل كفالة الاتساق بين الأرقام المستعملة في الرصد العالمي، والأرقام المعروضة ضمن المجموعة القطرية على الموقع الشبكي للشعبة وتلك التي تتضمنها قواعد البيانات الأخرى التي تحتفظ بها وكالات منظومة الأمم المتحدة، ستواصل الشعبة تعزيز الحوار المتعلق بهذه المسائل وتيسيره بين الوكالات الشريكة.

خامسا - نقاط للمناقشة

٢٥ - وقد ترغب اللجنة فيما يلي:

(أ) استعراض الاختصاصات المقترحة للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية (انظر المرفق الأول)؛

(ب) التعليق على الأنشطة المقترح أن تضطلع بها الشعبة دعما لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٤ (الفقرة ٦٦ (ب) من الوثيقة E/2002/24).

(٢) المرجع نفسه، (الفقرة ٦٦ (هـ)).

(٣) المرجع نفسه، (الفقرة ٤٥ (أ)).

(٤) جمعت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، لهذا الغرض، قائمة تضم قرابة ٢٨٠ مؤشرا من وثائق الأمم المتحدة، منها ما هو مستعمل ومنها ما يقترح استعماله في سياق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

(٥) هذا التقرير متاح في موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: http://www.un.org/esa/coordination/ecosoc/document.htm.

المرفق الأول

اختصاصات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية

معلومات أساسية

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٧/٢٠٠٠، إلى اللجنة الإحصائية، بوصفها الهيئة التقنية المسؤولة التابعة له، القيام بما يلي:

- الاضطلاع بدور القيادة في ميدان مؤشرات المؤتمرات.
- إجراء تحليل تقني متعمق لمؤشرات المؤتمرات.
- إعداد توصيات فيما يتعلق بوضع قائمة محدودة لمؤشرات المؤتمرات.
- استحداث آلية للاستعراض الإحصائي للمؤشرات المقترحة في المستقبل وتقديم توصية بشأنها إلى المجلس.

٢ - وبناء على ذلك، قامت اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والثلاثين بإنشاء فريق لأصدقاء الرئيس من أجل إمعان النظر في تلك القضايا وتقديم تقرير إليها عن ذلك في دورتها الثالثة والثلاثين. وقد رأس الفريق البروفيسور تيم هولت (المملكة المتحدة)، واشتمل التقرير النهائي للفريق (E/CN.3/2002/26) على ٣١ توصية (انظر http://unstats.un.org/unsd/statcom/sc2002.htm). ويوصي التقرير، في جملة أمور، بأن تقوم اللجنة الإحصائية ''بإنشاء لجنة دائمة تضطلع بمسؤولية مسائل المؤشرات وتعمل باسم اللجنة الإحصائية فيما بين الاجتماعات بغية تفادي حدوث تأخيرات لا لزوم لها''.وقد رحبت اللجنة الإحصائية بالتقرير وأيدت التوصيات الواردة ضمنه، ولا سيما التوصية المتعلقة ''بإنشاء لجنة دائمة معنية بالمؤشرات، تدعمها الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بوصفها أمانة لها. وهذا سيمكن اللجنة الإحصائية والنظم الإحصائية الإقليمية والوطنية من الإبقاء على الحوار مع واضعي السياسات الدوليين والإقليميين والوطنيين، ولا سيما المشاركة المبكرة في استحداث مؤشرات جديدة في المستقبل''.

المهام

٣ - ستحافظ اللجنة على إطار العمل الذي تضمنه تقرير أصدقاء الرئيس. ويشمل هذا: (أ) وضع مؤشرات جديدة استجابة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المستقبل؛ (ب) الاستعراض المستمر لإطار العمل التراتبي والأولويات المقترحة؛ (ج) استعراض المؤشرات القائمة وتنقيحها مع مرور الوقت. وعلى وجه التحديد، ستقوم الشعبة، بإعداد توصيات للجنة الدائمة، وذلك بالتعاون الوثيق مع المسؤولين القياديين عن

السياسات وفي ضوء عملية التشاور التي توصي بها الفقرة ١٠٠ من تقرير أصدقاء الرئيس. وقد تطلب اللجنة الدائمة إلى أمانتها أن تدرس بعض المسائل ذات الصلة وإعداد تقرير مختصر بشأنها. وستستعرض اللجنة الدائمة تلك التوصيات ثم تتخذ إجراءات بشأنها باسم اللجنة الإحصائية أو تقوم بنفسها بإعداد توصيات للجنة الإحصائية، حسبما يكون مناسبا. وسوف تحرص اللجنة الدائمة في تلك العملية على تطبيق معايير اختيار المؤشرات التي وضعها أصدقاء الرئيس (الفقرات ٥٢-٥٥ من تقرير أصدقاء الرئيس). وعلاوة على ذلك، ستكون اللجنة الدائمة مسؤولة عن استعراض جميع المؤشرات الإحصائية وتحسينها بصفة دورية، وينبغي، في حالة تمخض الاستعراض عن تغيير ما، أن توفر اللجنة نهجا لدعم البلدان في الانتقال إلى المؤشر المحسن مع المحافظة في الوقت ذاته على استمرارية الصلة القائمة بالمؤشر الذي كان مستخدما في الماضي القريب. وينبغي أن تدرج هذه الاستعراضات الدورية، التي تجري لفرادى المؤشرات الإحصائية ضمن إطار العمل المعني، في برامج العمل المناسبة للاستعراض والتنقيح الإحصائيين التي تعرض على اللجنة الإحصائية على نحو منتظم.

٤ - وستقوم اللجنة الدائمة على نحو متواصل بتحسين موقع البيانات التفسيرية الخاص بالشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة http://unstats.un.org/unsd/indicatorfoc/، مع إيلاء عناية خاصة لمؤشرات الصحة والتغذية.

المسائل الإدارية

٥ - ستضطلع اللجنة الدائمة بجميع أعمالها بطريقة إلكترونية، وستتلقى الدعم من الشعبة، التي ستعمل بمثابة أمانة لها.

٦ - وستتيح اللجنة الدائمة تقارير مخصصة للجنة الإحصائية، إما بناء على طلب هذه الأخيرة وإما بمبادرة منها.

٧ - ويجوز للجنة الإحصائية أن تقوم باستعراض عضوية اللجنة الدائمة وتغييرها في كل دورة.

المرفق الثاني

قائمة مقترحة بأعضاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمؤشرات التنمية

أستراليا

إندونيسيا

إيطاليا

البرازيل

جنوب أفريقيا

ماليزيا

المملكة المتحدة

النرويج

هنغاريا

فلسطين